إستراتيجية التدخل التركي في منطقة المتوسط(2002 - 2020م)

Turkish intervention strategy in the Mediterranean region (2002 – 2020)

شرقي براهيم قدور،

جامعة حسيبة بن بوعلي (الجزائر)،

k.cherkibrahim@univ-chlef.dz

تاريخ الإرسال: 2021/04/25 تاريخ القبول: 2021/05/25 تاريخ النشر: 2021/06/01

****

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على أحد القضايا المعاصرة، التي أصبحت تشغل الرأي العام العالمي، والمتمثلة أساسا في قضية التدخل التركي في منطقة المتوسط، حتى أنها أضحت من المواضيع العلمية المُهمة، لذلك أولاها الباحثون وأصحاب القرار، مجالا واسعا من الاستقراء والتحليل، لما تحمله من تأثيرات وانعكاسات خطيرة على المحيط الإقليمي والدولي. وعليه. فإنه من الواضح - بعد البحث في بعض الجوانب من هذه القضية -، أن إستراتيجية التدخل التركي في منطقة المتوسط، كانت بغرض تأمين المصالح المستقبلية لتركيا، والمحافظة على استقرارها الاقتصادي والسياسي، والدفاع على أمنها القومي، ولو بتكوين حلف دولي جديد، تستطيع من خلاله منافسة الولايات المتحدة الأمريكية، والدول الغربية، والمشاركة في رسم السياسات الإقليمية والدولية في العالم.

كلمات مفتاحية:

إستراتيجية، التدخل التركي، منطقة المتوسط، المحيط الإقليمي، المحيط الدولي.

Abstract:

This research paper aims to shed light on one of the contemporary issues that have become of concern to the global public opinion, which is mainly the issue of Turkish intervention in the Mediterranean region, so that it has become an important scientific topic. They bear dangerous impacts and repercussions on the regional and international environment. And upon it. It is clear – after discussing some aspects of this issue – that the Turkish intervention strategy in the Mediterranean region was aimed at securing Turkey's future interests, preserving its economic and political stability, and defending its national security, even if by forming a new international alliance, through which it could compete The United States of America, and Western countries, and participate in drawing regional and international policies in the world.

Key words:

Strategy, Turkish intervention, Mediterranean region, regional environment, international environment.

مقدمة:

لا تزال منطقة المتوسط من بين المناطق الإستراتيجية المهمة في العالم، فموقعها الجغرافي المتميز أهّلها لأن تصبح منطقة استقطاب للعديد من الدول، وميدانا للصراعات والنزاعات التاريخية المختلفة، بل، ومجالا لمختلف التدخلات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة. وهذا كله، بغرض الاستفادة من خيرات هذه المنطقة، ومحاولة التقارب الجيد مع دولها، ونسج علاقات وسياسات خارجية مثمرة. وتعتبر تركيا في الآونة الأخيرة، من مصافّ الدول، التي كان لها النصيب الأوفر من التدخل في منطقة المتوسط. وعليه، فما هي أهم الاستراتيجيات التي رسمتها تركيا للتدخل في منطقة المتوسط، وما هي انعكاساتها على أمن المنطقة؟

لذا، فإن البحث الذي بين أيدينا يسعى إلى توضيح أهم ملامح التدخل التركي في منطقة المتوسط، من خلال بحث بعض نماذج هذا التدخل في الدول العربية وغير العربية، معتمدا على المنهج الوصفي التحليلي، في البحث والتحليل، وإعطاء الأولوية للمنظور الاستراتيجي في استقراء هذه الظاهرة.

وللإجابة على إشكالية الموضوع، فقد تم تقسيم خطة البحث إلى ما يلي: ماهية منطقة المتوسط(مبحث أول)، واقع التدخل التركي في منطقة المتوسط(مبحث ثاني).

المبحث الأول

ماهية منطقة المتوسط

التعرض لماهية منطقة المتوسط، يقتضي التعريف بها من خلال المعايير المختلفة، ثم تناول أهمية المنطقة في مجالاتها المتعددة، ليتم التعرض بعدها لأهم التحديات التي تواجهها.

المطلب الأول: التعريف بمنطقة المتوسط

يذهب معظم الباحثين إلى أن التعريف بمنطقة المتوسط، يتم التطرق إليه من خلال معيارين اثنين، المعيار الأول، يتعلق بالمعيار الجغرافي، أما المعيار الثاني، فيرتبط بالمعيار الاستراتيجي.

الفرع الأول: المعيار الجغرافي

يرى في منطقة المتوسط، على أنها مجموع الدول التي تمتلك ساحلا أو منفذا على البحر المتوسط، في شكل شبه بيضاوي. حيث تضم منطقة المتوسط وفق هذا المعيار 20 دولة، ممثلة كالآتي: الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، مصر، فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، كرواتيا، سلوفينيا، يوغسلافيا الفيدرالية، ألبانيا، البوسنة والهرسك، تركيا، اليونان، قبرص، مالطا، لبنان، سوريا، وإسرائيل[1].

الفرع الثاني: المعيار الاستراتيجي

[1]. ليندة عكروم، **تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط، قراءة تصويبية**. عمان: دار ابن بطوطة، 2011م، ص 41 – 42.

يعتبر منطقة المتوسط، على أنها تضم بالإضافة إلى مجموع الدول المطلة على البحر المتوسط، بقية الدول الأخرى التي تجمعها أهداف ومصالح مشتركة مع دول المتوسط، كموريتانيا، الأردن، البرتغال[1]، ودول الخليج العربي. فالأردن تربطها علاقات سياسية واقتصادية، وعلاقات تعاون مع دول المتوسط، على الرغم من أنها، لا تمتلك ساحلا ولا منفذا على البحر المتوسط. وموريتانيا تعتبر دولة متوسطية وفق هذا المعيار، من خلال عضويتها في اتحاد المغرب العربي 1989م، مع الدول المتوسطية الأربع، الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، وباعتبارها طرفا في حوار 5+5، المتأسس في عام 1990م، والذي يضم كل من فرنسا، إسبانيا، البرتغال، إيطاليا، مالطا، ودول اتحاد المغرب العربي الخمسة، مع أنها لا تمتلك ساحلا ولا منفذا على البحر المتوسط. والبرتغال، على الرغم من أنها دولة أطلسية بالمعيار الجغرافي، لكنها دولة متوسطية بالمعيار الاستراتيجي، باعتبارها عضوا في الاتحاد الأوروبي، وطرفا في المبادرات الأورومتوسطية، كحوار 5+5 لعام 1990م، ومسار برشلونة 1995م. كذلك دول الخليج العربي، رغم بعدها عن الفضاء المتوسطي، إلا أنه تربطها علاقات اقتصادية، وعلاقات تعاون مع دول المتوسط، سواء مع الدول العربية المتوسطية، أو مع دول الاتحاد الأوروبي، وقد أشير إلى أهمية دول الخليج في التعاون المتوسطي، من خلال المبادرة الإيطالية الإسبانية، لعقد مؤتمر خاص بالتعاون والأمن في البحر المتوسط في عام 1990م[2].

المطلب الثاني: أهمية منطقة المتوسط

تكتسي منطقة المتوسط أهمية بالغة في العديد من النواحي والمجالات، سواء، تعلق الأمر بالأصول التاريخية والثقافية والحضارية، أو بالمجالات الاقتصادية، أو بالأهمية الجيو- سياسية. لذلك تعتبر محطة لأنظار العديد من دول العالم.

الفرع الأول: الأهمية التاريخية والثقافية والحضارية

تجتمع في منطقة المتوسط العديد من المحددات الدينية والتاريخية والحضارية، فهي تضم مجموعة من التنوعات الدينية والثقافية والإثنية[3]، "فهناك بالنّسبة للضفة الشمالية عمقها الأوروبي ثقافيا وحضاريا

---

[2]. نفس المرجع، ص 41 – 42.

[1]. وهيبة تباني، **الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي، دراسة حالة : ظاهرة الإرهاب**، رسالة ماجستير غير منشورة، في العلوم السياسية، تخصص: دراسات متوسطية ومغاربية، الأمن والتعاون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، مدرسة الدكتوراه في القانون والعلوم السياسية، 08 جوان 2014م، ص 49 – 51.

[2]. محمد سليمان الزواوي، **بحر النار، تصاعد محفزات الصراع شرق المتوسط**. الرياض: مركز مجلة البيان، 1436هـ - 2015م، ص 7.

وعقديا، ولها عضويتها بالإتحاد الأوروبي، وبالنسبة للضّفة الجنوبية لها عمقها الأفريقي، والضفة الشرقية من المتوسط لها عمقها الآسيوي ثقافة وحضارة وعقيدة"[1].

الفرع الثاني: الأهمية الجيو- سياسية

تنفرد منطقة المتوسط بمجال بحري متميز، يوصل بين قارات ثلاث، أوروبية، إفريقية، وآسيوية، ويوصل بين المحيطين الأطلسي والهندي، وتحتوي على قنوات ومضايق بحرية، تسهل من عملية الحركة والانتقال، والمراقبة والاتصال، والتنصت والهجوم، كقناة السويس، مضيق جبل طارق، ومضيق البوسفور والدردنيل[2]. "ومن جهة أخرى تعتبر الموانئ لاعبا رئيسيا في نظام النقل المتوسطي بين البر والبحر، ومن أهم الموانئ نذكر: ميناء مرسيليا (فرنسا)، ميناء برشلونة (إسبانيا)، ميناء اسطنبول (تركيا)، ميناء - بور- سعيد (مصر)، ميناء تنجر ميد (المغرب)"[3]. ولو جئنا لمنطقة شرق المتوسط "المنطقة الممتدة من القوقاز شرقا وحتى البلقان غرباً، ومن هضبة الأناضول ومناطق أوروبا الشرقية شمالاً، وحتى السواحل الجنوبية لشرق المتوسط جنوباً"[4]، لوجدنا أن دول البلقان والقوقاز - مثلا-، تعتبران منطقتي عبور هامتين في الاتجاه الشمالي الجنوبي للقارتين الأوروبية والآسيوية. وتمثلان نقطة التقاطع لجنوب غرب القارة الآسيوية مع الشمال الإفريقي، بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط[5]. فوفقا للتقسيم الجيوبوليتيكي للعالم، الذي قام به البريطاني ماكيندر، وانطلاقا من"معادلته الشهيرة من يحكم شرق أوروبا يسيطر على الأرض، ومن يحكم قلب الأرض يسيطر على الجزيرة العالمية ومن يحكم الجزيرة العالمية يسيطر على العالم"[6]. وإذا ما أردنا إسقاط هذا التصور الجيوبوليتيكي على حوض المتوسط، لخلصنا إلى أن من يسيطر على حوض المتوسط، يمكن أن يسيطر على العالم، باعتبار أن هذا الحوض يتوسط الجزيرة العالمية، والتي تشمل كل من أوروبا وآسيا وأفريقيا[7].

الفرع الثالث: الأهمية الاقتصادية

تزخر المنطقة الجنوبية للمتوسط بالثروات الطبيعية، كالغاز والنفط، الحديد والفوسفات، والثروة السمكية، فهي تحتوي على ما يعادل 18% من الثروة النباتية البحرية، و7.5% من الثروة الحيوانية البحرية،

---

[3]. ليندة عكروم، مرجع سابق، ص 42.

[4]. وهيبة تباني، مرجع سابق، ص 51 – 52.

[5]. نفس المرجع، ص 60.

[6]. محمد سليمان الزواوي، مرجع سابق، ص 9.

[1]. أحمد داود أوغلو، **العمق الإستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**. ترجمة: محمد جابر ثلجي، طارق عبد الجليل، قطر: موقع الجزيرة للدراسات، ط2، 1432هـ - 2011م، ص 145.

[2]. وهيبة تباني، مرجع سابق، ص 52 – 53.

[3]. نفس المرجع، ص 53.

المتواجدة في العالم[1]. كذلك، تعتبر منطقة المتوسط منطقة عبور بحرية مهمة للتجارة العالمية، وخاصة تجارة الطاقة[2]، "حيث ما يقارب 24% من حمولة البضائع هي من منتجات الطاقة. البترول والغاز الطبيعي يأتي من إفريقيا - و- الخليج العربي، والبحر الأسود وإلى حد كبير من روسيا ويمر من خلال مضيق البوسفور، وصادرات النفط الآتية من الخليج العربي تمر عبر قناة السويس ثم البحر المتوسط لينقل إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية"[3]. و" لقد زادت حركة الملاحة البحرية في المتوسط بأكثر من 50% بين عامين 1997 و2006، وبلغ النمو السنوي لنقل النفط 6%، ومن 7% إلى 8% لنقل الغاز الطبيعي، وفي عام 2006 سجل حوض المتوسط مرور حوالي 493 مليون طن من المنتجات البترولية من المجموع العالمي الذي يمثل 2600 مليون طن، أي حوالي 20%، وتعتبر إفريقيا أكبر مصدر لأوروبا"[4]. ولهذا، فإن التفكير الإستراتيجي للدول الكبرى، وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية، ينصبّ دائما على كيفية تأمين إمدادات الطاقة العالمية من هذه المنطقة، وتأمين خطوطها البحرية التجارية[5].

المطلب الثالث: تحديات منطقة المتوسط

لا تزال منطقة المتوسط تشهد الكثير من التحديات، وذلك، عندما يتعلق الأمر بالجانب الهوياتي للمنطقة، أو بإيجاد مفهوم أمني موحد. أو من التحديات الأمنية المتجددة التي تواجهها، كالهجرة غير الشرعية، ظاهرة الإرهاب، وخطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، أو من حيث جملة الصراعات الدولية على أمن الطاقة.

الفرع الأول: هوية المنطقة

من هذه الزاوية، هناك صعوبة في صياغة تعريف موحد لمنطقة المتوسط، نظرا لاختلاف الهوة بين الضفة الجنوبية والشمالية والشرقية، وبالتالي صعوبة إيجاد هوية جغرافية وسياسية مشتركة لهذه المنطقة[6]. فالمقاربة التقليدية الواقعية ترى في المتوسط، على أنه إقليم "لا تتوفر فيه الشروط الضرورية المتعلقة بصفة الإقليم الدولي الموحد، فهو مجموعة أقاليم ينتمي كل واحد منها إلى مجال ثقافي وحضاري متميز، كما ... يعود إلى افتقاد المتوسط لجملة من الخصوصيات أو المؤشرات التي تمكنه من اكتساب المرجعية الإقليمية"[7].

الفرع الثاني: صعوبة صياغة مفهوم أمني موحد لمنطقة المتوسط

---

[4]. نفس المرجع، ص 57 - 58.

[5]. نفس المرجع، ص 57 - 58.

[6]. نفس المرجع، ص 58.

[7]. نفس المرجع، ص 59.

[8]. نفس المرجع، ص 59 - 60.

[1]. ليندة عكروم، مرجع سابق، ص 40 -41.

[2]. نفس المرجع، ص 43.

إن صياغة مقاربة أمنية موحدة لمنطقة المتوسط هو من الصعوبة بمكان، وذلك لصعوبة تصنيف بعض دول المنطقة، مثل مالطا، قبرص، ألبانيا، يوغسلافيا، إسرائيل، وتبقى الدول الأخرى، إما تنتمي إلى حلف شمال الأطلنطي، أو هي دول عربية. فوفقا لنظرية مركب الأمن الإقليمي التي طرحها كل من باري بوزان وأول ويفر، يبدو وكأن المتوسط يفتقد لجملة المؤشرات والخصوصيات، التي تؤهّله لاكتساب مرجعية إقليمية، وهذا راجع لاختلاف المركبات الأمنية بين الشمال والجنوب، مما يجعل صياغة هذا الإقليم تتماشى ومصالح الدول الكبرى[1].

الفرع الثالث: كثرة الصراعات وانعدام الاستقرار

لا تزال منطقة المتوسط محطة للصراعات والنزاعات التاريخية، تمتد جذورها من الإمبراطورية البيزنطية إلى الخلافة العثمانية إلى العصر الحاضر، وخاصة القضيتين الفلسطينية والقبرصية، واكتشافات الغاز حديثا[2]. كذلك أنها منطقة تتقاطع فيها العديد من الدول، كتركيا والشام والبلقان وشمال أفريقيا، لذلك، فإنها تشهد الكثير من الأزمات السياسية والحدودية[3].

الفرع الرابع: الصراع على أمن الطاقة

إن "اكتشافات الغاز الضخمة في منطقة شرق المتوسط أضحت محور اهتمام كافة القوى الدولية الكبرى بخاصة الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي. حيث أصبح ينظر للمنطقة باعتبارها مستقبل إنتاج الغاز في العالم...فبينما يرى الاتحاد الأوروبي فيه فرصة حقيقة لضمان أمنها من الطاقة عبر تقليل الاعتماد على الغاز الروسي فإن كلا - من- روسيا والولايات المتحدة تركزان بصورة أكبر على الشق السياسي بدرجة أكبر من الاقتصادي"[4]. كذلك قيام "الاتحاد الأوروبي بالتحول بشكل جوهري إلى منطقة البحر الأبيض المتوسط. إذ أن حوالي 65% من الغاز الطبيعي المستهلك في غرب أوروبا يمر عبر البحر الأبيض المتوسط، وهذه النسبة مرشحة للزيادة بشكل مؤكد"[5].

الفرع الخامس: الهجرة غير الشرعية

---

[3]. نفس المرجع، ص 42 -44.

[4]. محمد سليمان الزواوي، مرجع سابق، ص 7.

[5]. نفس المرجع، ص 7.

[1]. أحمد زكرياء الباسوسي، **تأثيرات تهديد أمن الطاقة على الصراع الدولي على الغاز الطبيعي، دراسة حالة منطقة حوض شرق البحر الأبيض المتوسط**، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في فلسفة العلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2018م، ص 216.

[2]. المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط، **المتوسطي 2012م**. الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط، عمان: دار فضاءات، 2014م، ص 237.

"تعد منطقة جنوب المتوسط أي الساحل الشمالي من القارة الإفريقية من أهم المناطق المصدرة والمستقبلة للاجئين بسبب الحروب وعدم الاستقرار الداخلي الذي تعرفه دول المنطقة"[1]. بالإضافة إلى أسباب سياسية واقتصادية واجتماعية أخرى، كانتشار أنظمة الحكم الاستبدادية، ضعف النمو الاقتصادي بالمقارنة مع الزيادة السكانية، وارتفاع نسبة البطالة[2]. إذ "تعتبر منطقة المغرب العربي منطقة عبور رئيسية للمهاجرين الأفارقة إلى أوروبا وتشكل الصحراء الجزائرية عبور الأفارقة خاصة من مالي، النيجر، تشاد، ولم تقتصر الهجرة - غير الشرعية - على الأفارقة فقد شملت أيضا مواطنين مغاربة بدرجة كبيرة، إذ تشير الأرقام أن هناك نحو نصف مليون مهاجر غير شرعي يدخل أوروبا سويا، أغلبهم من المغرب العربي"[3]. حتى أن هذه الهجرة غير الشرعية، أصبحت مصدر تهديد للدول الأوروبية، وخاصة مع انتشار البطالة بين المهاجرين، وشيوع المتاجرة المخدرات، غسيل الأموال والجريمة المنظمة، ونظرا لخطورة هذه الهجرة، أدرجتها الدول الأوروبية ضمن سياساتها، واعتبرتها من بين التحديات التي تواجه أمن واستقرار منطقة المتوسط[4].

الفرع السادس: خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل

يخشى الغرب الأوروبي من "احتمال امتلاك أطراف إرهابية لأسلحة الدمار الشامل، إضافة إلى مخاطر انتشار مثل هذه الأسلحة في منطقة المتوسط والشرق الأوسط، وأثارها على أمن المنطقة الأورو- أطلسية والمناطق المحيطة بها ... ويتضاعف تحدي هذا التهديد ... إذا ما اقترن بإمكانية حياز أطراف متطرفة أو إرهابية (دول أو جماعات) لمثل هذه الأسلحة"[5].

الفرع السابع: ظاهرة الإرهاب

"تظهر المنطقة الأورو- متوسطية من المناطق الأكثر استهدافا من قبل الإرهاب بما تشكله من ثقل اقتصادي وسياسي، وموقع استراتيجي وثروات، -بحيث- ... هناك إجماع بين الشركاء المتوسطين حول خطورة هذه الظاهرة بما تشكله من تهديد لأمن واستقرار المنطقة تستوجب معالجتها بصفة جماعية"[6].

---

[3]. مجموعة من الباحثين، **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، المخاطر وإستراتيجية المواجهة**. تحرير: محمد غربي، وآخرون، بيروت: دار الروافد الثقافية، ط1، 2014م، ص 300.

[4]. وهيبة تباني، مرجع سابق، ص 148.

[5]. نفس المرجع، ص 148.

[6]. نفس المرجع، ص 148 - 149.

[1]. نفس المرجع، ص 150 - 151.

[2]. نفس المرجع، ص 154.

المبحث الثاني

واقع التدخل التركي في منطقة المتوسط

تظهر إستراتيجية التدخل التركي في منطقة المتوسط من خلال عدة متغيرات، يرتبط المتغير الأول، بمحددات التدخل، أما الجانب الثاني، فيتعلق بدوافع التدخل، أما المتغير الثالث فيتمثل في انعكاسات التدخل.

المطلب الأول: محددات التدخل التركي في منطقة المتوسط

يلاحظ المتتبعون للشأن السياسي، على أنه في الآونة الأخيرة، كان لتركيا حضور كبير في منطقة المتوسط، انطلاقا من عدة محددات وظفتها لشرعنة وتبرير وجودها في المنطقة، ويتعلق الأمر بالمحددات التاريخية والجغرافية، الاجتماعية والثقافية، الاقتصادية والسياسية والعسكرية.

الفرع الأول: المحدد التاريخي والجغرافي

إن جذور تركيا التاريخية والثقافية في البلدان المجاورة، وكبر حجمها، مع موقعها الجغرافي المتميز وسط الأراضي الأفروبوروآسيوية، يؤهّلها لأن تكون بلدا مركزيا، تتمتع بتركيبة إقليمية متنوعة، بمقدورها أن تناور في مناطق وأقاليم مختلفة[1]. فالتاريخ العثماني لتركيا، والذي امتد لأزيد من 600 عام، جعل من تركيا مركزا حضاريا، يحتضن العديد من الديانات والثقافات المختلفة، وجعل منها دولة تتقاطع المناطق الواقعة في القارتين الآسيوية والأوروبية[2]. بالإضافة إلى أن امتداد تركيا بين آسيا وأوروبا، وانتمائها إلى مناطق القوقاز والبلقان والشرق الأوسط، ودول العالم الإسلامي، يجعل منها دولة ذات أهمية جيو- استرتيجية، تستطيع أن تلعب دورا جيوبوليتيكيا في قارات ثلاث: آسيا وإفريقيا وأوروبا[3].

الفرع الثاني: المحدد الاجتماعي والثقافي

تعتبر تركيا من بين الدول التي تمتلك تعدادا سكانيا لا بأس به، حيث "أظهر بيان صادر عن هيئة الإحصاء التركية، أن عدد سكان تركيا بلغ 83 مليونا و614 ألف و362 نسمة في عام 2020"[4]. يشكل الأتراك من هذا المجموع نسبة 70 إلى 75%، بينما يمثل الأكراد نسبة 19%، في حين تمثل نسبة 7 إلى 12% بقية الأعراق الأخرى. أما من حيث الديانة، فيمثل الإسلام نسبة 99.8%، في حين تمثل نسبة 0.2% بقية الأديان الأخرى[5].

---

[3]. جواد الحمد، وآخرون، **التحول التركي تجاه المنطقة العربية**. عمان : مركز دراسات الشرق الأوسط، ط1، 2012م، ص 17.

[4]. أسماء حمايدية، "تأثير متغير الهوية الوطنية في السياسة الخارجية التركية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد الثاني عشر، جانفي 2018م، ص 98.

[5]. نفس المرجع، ص 98.

[1]. https://arabic.art.com تاريخ الاطلاع: 08 – 05 – 2021م، الساعة 12:45.

[2]. محمد إلهامي، **تركيا جذور الصراعات الداخلية**. ملفات إقليمية، تركيا: المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية. 27 أفريل 2017م، ص39 - 40.

ويدين 85% من الشعب التركي بالمذهب السني. أما فيما يخص اللغة الرسمية في البلاد فهي اللغة التركية، بالإضافة إلى اللغات الأخرى، كاللغة الكردية واللغة العربية[1]. وعلى هذا الأساس، فإن النسب تثبت بأن تركيا تشهد تجانسا عرقيا في تركيبتها البشرية، وإن كانت هي الأخرى، تمثل صورة مصغرة عن السلطنة العثمانية، في التعدد الديني والعرقي والثقافي، ولو بنسب وأحجام ضئيلة[2].

الفرع الثالث: المحدد السياسي

"منذ فوز...، حزب العدالة والتنمية، في الانتخابات البرلمانية في نوفمبر/ تشرين الثاني 2002"[3]، أضحى النظام السياسي التركي في فترة الرئيس رجب طيب أردوغان، يمتلك على الصعيد الإقليمي أدوات القوة الناعمة **Soft Power**، وذلك، بفضل الاعتدال والواقعية والبراغماتية التي تحلى بها هذا النظام في معالجة الأوضاع الداخلية، وكذلك، قدرته على التوفيق بين القيم الإسلامية للمجتمع، وبين الحرية وحكم القانون، والعدالة والإصلاح والشفافية[4]. دون أن ننسى التأثير الواضح للزعامة السياسية لأردوغان، على السياسة الخارجية لتركيا في سنوات 2014 – 2018م[5]، "ولاسيما في ظل التحول المهم الذي شهدته تركيا من النظام البرلماني ... إلى النظام الرئاسي في عام 2017"[6].

الفرع الرابع: المحدد الاقتصادي

يعتبر الاقتصاد التركي من بين القوى الاقتصادية الصاعدة في العالم، على غرار روسيا والمكسيك والبرازيل، والهند وإندونيسيا[7]. حيث أصبح الاقتصاد التركي في الفترة الأخيرة، من بين أكبر الاقتصاديات العالمية، باحتلاله المرتبة 16 في العالم[8]. "وذلك حسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي، حيث قدر الناتج المحلي خلال سنة 2014 بـ: 800 مليار دولار، محققا بذلك نموا اقتصاديا بـ 2.9%، أما إجمالي الصادرات

---

[3]. أسماء حمايدية، مرجع سابق، ص 99.

[4]. نفس المرجع، ص 99.

[5]. مركز الجزيرة للدراسات، مبدأ أردوغان : الإستراتيجية التركية في المحيط الإقليمي، تقدير موقف. 11 أكتوبر 2020م، ص 3.

[6]. أسماء حمايدية، مرجع سابق، ص 99.

[7]. مركز الجزيرة للدراسات، مرجع سابق، ص 3.

[8]. أحمد مشعان النجم، النظام الرئاسي في تركيا بين الواقع والتحديات - رؤية مستقبلية، **مجلة العلوم السياسية**، العدد التاسع والخمسون، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة الأنبار،2020م، ص 368.

[1]. عصام فاعور ملكاوي، تركيا والخيارات الإستراتيجية المتاحة. بحث مقدم في الملتقى العلمي، الرؤى المستقبلية العربية والشركات الدولية، مركز البيان للبحوث والدراسات، الخرطوم: كلية العلوم الإستراتيجية بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية والرابطة العربية للدراسات المستقبلية لاتحاد مجالس البحث العلمي العربي، 22 – 24 ربيع الأول 1434هـ / 3 – 5 فيفري 2013م، ص 10.

[2]. أسماء حمايدية، مرجع سابق، ص 99.

خلال نفس السنة فقدرت بـ 158 مليار دولار. وفيما يخص تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة فقدرت بـ 12.5 مليار دولار"[1]. ويُتوقع أن يحتل الاقتصاد التركي في عام 2050م المركز 12 عالميا[2].

الفرع الخامس: المحدد العسكري

منذ تولي حزب العدالة والتنمية مقاليد السلطة في تركيا 2002م، استطاع الجيش التركي أن يحقق تقدما متميزا في الصناعة العسكرية، لبى بها 80% من احتياجات قواته المسلحة. كذلك نجحت حكومة العدالة والتنمية بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة في يوليو 2016م، في إعادة بناء الجيش وتنقيته من العناصر الانقلابية، ثم إعادة رسم العلاقة بينه وبين المجتمع والحكومة المدنية. عندئذ أضحى الجيش أكثر انقيادا للقيادة السياسية، وأكثر التزاما بمهامه الدستورية، أكسبته فعالية واحترافية، انعكست بشكل إيجابي على السياسة الخارجية التركية[3].

المطلب الثاني: دوافع التدخل التركي في منطقة المتوسط

تستند تركيا عند تدخلها في منطقة المتوسط إلى مجموعة من الاعتبارات، منها الاعتبارات المحلية والإقليمية والدولية، ومنها الاعتبارات التاريخية والهوياتية، ومنها الاعتبارات الاقتصادية والسياسية والأمنية.

الفرع الأول: الاستقرار الداخلي والتوجه الجديد في السياسة الخارجية

إن الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي شهدته تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية، ساعدها على تحقيق الأمن الداخلي، مما فرض عليها صياغة تصور جغرافي جديد لسياستها الخارجية، تتخطى به الحدود التركية، إلى التأثير في السياسة الإقليمية والدولية[4]. فلقد "عرف التوجه السياسي الخارجي الذي تبناه حزب العدالة والتنمية موقفا جديدا يسعى من خلاله لتحقيق دور إقليمي أكبر يخرج تركيا من بلد "طرف" يقتصر دورها في كونها عضوا في محاور إلى بلد "مركز" له دور فاعل في كافة القضايا الإقليمية والدولية، إضافة إلى الحفاظ على علاقات جديدة مع العديد من دول العالم، لاسيما مع دول الشرق الأوسط وآسيا"[5]. لذلك كان من استراتيجيات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة التنمية، إعادة بلورة الدور المركزي التركي على المستوى الإقليمي والدولي، من خلال الديناميكية السياسية في التفاعل مع مختلف دول العالم، وتدعيم

---

[3]. ياسمينة مرابطي، "عبد الأمير السعد، إشكالية انضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي في ظل التوسع نحو الشرق". **مجلة التواصل والاقتصاد والإدارة والقانون**، العدد الثامن والأربعون، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، ديسمبر 2016م، ص 296 - 297.

[4]. عصام فاعور ملكاوي، مرجع سابق، ص 10.

[5]. مركز الجزيرة للدراسات، مرجع سابق، ص 2 - 8.

[1]. جواد الحمد، وآخرون، مرجع سابق، ص 15 - 17.

[2]. ياسمينة مرابطي، عبد الأمير السعد، مرجع سابق، ص 296.

وتحسين العلاقات معهم، وتصفير وتصفية المشاكل مع دول الجوار، وتجسيد قيم التعاون والاستقرار والحوار، لتحقيق السلام في المنطقة[1]. فبعد منتصف عام 2009م، عملت تركيا على صياغة سياسة خارجية نحو القضايا الإقليمية والدولية والعالمية[2]. لذا، فإن"الوحدة الداخلية لتركيا مرتبطة بشكل مباشر بالعوامل الموجودة في هذه المناطق، إذ لا يمكن لدولة الأناضول أن تحافظ على وحدتها في هذه الساحة الجيوسياسية الحساسة، أو أن تنفتح على العالم الخارجي، إذا لم تكن مؤثرة في التطوّرات التي تحدث في البلقان والقوقاز والشرق الأوسط"[3].

الفرع الثاني: الثقل الإقليمي لتركيا

تستغل تركيا "مركز ثقلها الجيوبوليتيكي في منطقة الشرق الأوسط إضافة إلى عضويتها في منظمات إقليمية ودولية ذات فاعلية في لعب دور كبير في السياسة الدولية والإقليمية يتمثل في ملء الفراغ الحادث في المنظومة الإقليمية، بعد احتلال العراق، وتزعزع علاقتها بإسرائيل، ولعب دور القوة الموازية لطموح إيران الإقليمي، إضافة إلى القيام بدور الوسيط في الإقليم، ناهيك عن السعي لأن تكون القوة الإقليمية الأقوى في المنطقة"[4]. وعليه، فإن"الثقل السياسي والاقتصادي والثقافي التركي في الساحة الدولية، سيتحدد وفقا لقوة تأثير تركيا - في- هذه المناطق القريبة"[5].

الفرع الثالث: العداء التاريخي والحضاري بين تركيا وأوروبا

ترى تركيا في مساندة الاتحاد الأوروبي لقبرص الشمالية وانحيازه بشكل واضح لليونان ولشقها القبرصي[6]. بل، وتدخله في رسم الحدود البحرية المتنازع عليها، أنه إجراء يتناقض مع القوانين الدولية ومع سياسة الاتحاد الأوروبي نفسها[7]. فإصرار الاتحاد الأوروبي رفض قبول عضوية تركيا، ورغبته في التوسع نحو مناطق أوروبا الشرقية[8]، والقوقاز وإيران والمنطقة العربية، للاستثمار في منابع النفط والطاقة، ومنافسة روسيا، ومراقبة الملف النووي الإيراني[9]. أدركت من خلاله تركيا "خطأ الابتعاد عن هذه المناطق بالجري وراء

---

[3]. نفس المرجع، ص 296.

[4]. جواد الحمد، وآخرون، مرجع سابق، ص 15.

[5]. أحمد داود أوغلو، مرجع سابق، ص 145.

[6]. عصام فاعور ملكاوي، مرجع سابق، ص 10.

[7]. أحمد داود أوغلو، مرجع سابق، ص 145.

[8]. محمد سليمان الزواوي، مرجع سابق، ص 172.

[7]. Patrice MOYEUVRE, « Néo-Ottomanisme » et crise en méditerranée orientale : Analyse d'une incompatibilité. Observatoire de la Turquie et de son environnement géopolitique, l'institut de relations internationales et stratégiques. France, Novembre 2020, p.28.

[2]. محمد سليمان الزواوي، مرجع سابق، ص 170.

[3]. ياسمينة مرابطي، عبد الأمير السعد، مرجع سابق، ص 302.

إغراءات الدخول في الاتحاد الأوروبي، أو إقامة علاقات مع الأحلاف البعيدة كما حصل في الماضي"[1]. مما أجبر صناع القرار في تركيا على وضع إقليم الشرق الأوسط ضمن أولوياتها، تستطيع من خلاله أنقرة بسط نفوذها فيه ومنافسة الاتحاد الأوروبي[2].

الفرع الرابع: تزايد الصراع الفلسطيني الإسرائيلي

إن موقف تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية، كان دائما في صالح القضية الفلسطينية، رافضا العدوان الإسرائيلي على غزة[3]. حيث "مثل مبدأ العثمانية الجديدة عودة تركيا للتدخل في قضايا الشرق الأوسط عبر القضية الفلسطينية، ملف النووي الإيراني، التدخل في العراق وسوريا"[4]، وخاصة بعد الانهيار الداخلي للعراق وسوريا، والذي نتج عنه فراغ في القوة الإقليمية، وشجّع على ظهور قوى إقليمية أخرى منافسة، كإيران والسعودية، وتركيا، فتحول الشرق الأوسط من مجمع أمني مركزي، إلى مجمع أمني قياسي (معياري) متعدد الأقطاب[5].

الفرع الخامس: معضلة الحدود البحرية في شرق المتوسط

تعتبر منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط من المناطق الإستراتيجية -في العالم-، لذلك شهدت في العقود الأخيرة العديد من النزاعات[6]، من أشهرها النزاع بين تركيا واليونان وقبرص اليونانية على الممرات الجوية والبحرية والحدود الاقتصادية في بحر إيجة في سبعينيات القرن العشرين، ليحتدم هذا الصراع في بداية القرن الواحد والعشرين على الغاز- الطبيعي- في المنطقة البحرية، وذلك، عندما أقدمت حكومة قبرص اليونانية على ترسيم حدودها البحرية مع مصر في 2003م، ومع لبنان في 2007م، ومع إسرائيل في 2010م، دون أن تراعي حقوق شمال قبرص التركية. كذلك زاد الصراع في هذه المنطقة، عندما اكتشفت إسرائيل في عام 2009م حقلا للغاز في المتوسط، تلتها قبرص في 2011م، ثم مصر في 2015م، تلاه إعلان اليونان عن ترسيم حدودها البحرية الاقتصادية من خلال سواحل الجزر التابعة لها[7].

---

[4]. أحمد داود أوغلو، مرجع سابق، ص 145.

[5]. سمير ذياب سبيتان، **تركيا في عهد رجب طيب أردوغان**. الأردن: دار الجنادرية، ط1، 2012م، ص 125.

[6]. محمد سليمان الزواوي، مرجع سابق، ص 171 - 172.

[7]. عياشين بوشريف، دلال بحري، "تركيا وأمننة المسألة الكردية: ما بين التعقيدات الداخلية والتحولات البنيوية في العراق وسوريا". **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، العدد السادس، ط2، 2019م، ص 80.

[8]. نفس المرجع، ص 80.

[6]. Fabien Merz, La Turquie et la crise en Méditerranée orientale, politique de sécurité: analyses du CSS. N °275, Zürich, Décembre 2020, p.01.

[1]. مركز الجزيرة للدراسات، مرجع سابق، ص 6.

الفرع السادس: التهديدات الأمنية الجديدة

إن التوجسات الأمنية التي تستشعرها تركيا من دول الجوار، والتهديدات الأمنية المتجددة في المنطقة، كالإرهاب وانتشار الجماعات الأصولية الإسلامية المتطرفة، أمن الحدود، الحد من التسلح،..الخ، بالإضافة إلى التدخلات الخارجية والتنافس الدولي على الشرق الأوسط، فرض على الجانب التركي التدخل لمواجهة هذه الأزمات واحتوائها[1]. ولو من خلال المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، فلقد سارعت تركيا - مثلا- إلى التعاون الكامل مع التحالف الدولي من أجل إنشاء منطقة خالية من تنظيم داعش، ومنع القوات الكردية من التسلح[2]. كما أنها استعملت ورقة اللاجئين السوريين، عندما مكنتهم من الهجرة إلى أوروبا في يناير وفبراير 2016م، من أجل الضغط على الاتحاد الأوروبي لعقد اتفاقية معها، وفعلا كان لتركيا ما أرادت، ومُنحت 5.6 مليار أورو، مقابل منع تدفق المهاجرين[3].

الفرع السابع: الدوافع الاقتصادية في إفريقيا

تسعى تركيا من خلال التدخل في إفريقيا إلى إعادة تمتين العلاقة مع القارة الأفريقية، واستعادة حضورها التاريخي في المناطق التي كانت في فترة ما تحت حكم الإمبراطورية العثمانية، رغبة منها في الاستفادة من الثروات المعدنية والنفطية، وتسويق المنتجات، والزيادة في حجم الاستثمارات[4].

الفرع الثامن: تحييد تركيا من منتدى غازشرق المتوسط

بعد إعلان كل من إيطاليا واليونان وإسرائيل وقبرص اليونانية ومصر والأردن وفلسطين عن تأسيس منتدى غاز شرق المتوسط في 14 يناير 2019م، أثار هذا الإعلان حفيظة تركيا بسبب تجاهله لدول ثلاثة مهمة في شرق المتوسط، وهي سوريا وتركيا ولبنان، بالإضافة إلى أن هذا المنتدى كشف عن نواياه السياسية في تشكيل حلف مناوئ لتركيا، لذا، اعتبرته تركيا تحالفا ضدها، يُسعى من ورائه إلى تحييدها عن معادلة الطاقة في شرق المتوسط، الأمر الذي دفع بتركيا للمضي قدما في التنقيب عن الغاز في شمال قبرص وفي منطقتها البحرية وفق الاتفاق مع ليبيا[5].

---

[2]. أسماء شوفي، "إستراتيجية خلق منطقة آمنة في سوريا" كآلية لحماية الأمن القومي التركي في مواجهة التنظيمات الإرهابية - داعش نموذجا-"، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثاني، أفريل 2018م، ص 129 – 131.

[3]. نفس المرجع، ص 139.

[4]. أحمد القرني، النفوذ التركي في الأزمة الليبية.. التداعيات السياسية والأمني، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 06 يناير 2021م، ص 07.

[5]. نفس المرجع، ص 5 - 6.

[1]. مركز رؤية للتنمية السياسية، منتدى غاز شرق المتوسط .. المشاركة الفلسطينية بين الحقوق والشكوك، السلسلة: المشهد الفلسطيني، إسطنبول، 03 - 02 - 2020م، ص 4 - 6 - 10.

المطلب الثالث: انعكاسات التدخل التركي في منطقة المتوسط

لقد كان للتدخل التركي في منطقة المتوسط العديد من الانعكاسات الأمنية، سواء في المنطقة العربية وغير العربية، ويظهر ذلك من خلال بعض النماذج التي سيستعرضها هذا المطلب.

الفرع الأول: الاستثمار في ثورات الربيع العربي

بعد قيام ثورات الربيع العربي عام 2011م، وسقوط أنظمة الحكم المستبدة، وضعف مصر وسوريا والعراق، شرعت تركيا في إعادة ربط الصلة مع - بعض- أنظمة الحكم العربية الجديدة، رغبة منها في تَزَعُّم المنطقة[1]، وتشكيل محور إقليمي قوي منافس لروسيا[2]، والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل[3]. لذا، فقد سارعت إلى التقارب الاقتصادي والتنسيق السياسي والأمني مع نظام الرئيس محمد مرسي[4]، ثم شرعت في نسج علاقاتها مع حركة النهضة التونسية بعد فوزها بالانتخابات -التشريعية-، بعد سقوط نظام الرئيس زين العابدين بن علي. في الجانب المقابل، سعت تركيا إلى التعاون مع حكومة الوفاق الوطني الليبية في طرابلس، المدعومة من طرف المجتمع الدولي، ضد الحكومة التي يقودها المشير خليفة حفتر شرق ليبيا، والتي كانت مدعومة من قبل مجلس النواب المنتخب[5]، وقامت هي الأخرى بدعم المعارضة السورية ضد نظام الأسد[6].

الفرع الثاني: التدخل العسكري في سوريا

بعد تحول الثورة الشعبية في سوريا إلى نزاع مسلح بين عامي 2013 - 2015م، وانسحاب الولايات المتحدة والسعودية من مجموعة دعم الثورة السورية في النصف الأول من عام 2015م، ثم بداية التدخل العسكري الروسي أواخر سبتمبر 2015م لمساندة نظام الأسد، وكذا التدخل الإيراني في المنطقة، امتد نفوذ الجماعات الكردية المسلحة، ذات العلاقة مع حزب العمال الكردستاني لمواجهة تنظيم الدولة في سوريا بدعم من الإدارة الأمريكية، وارتفع عدد اللاجئين السوريين الفارين من بطش نظام الأسد إلى الأراضي التركية، مما أرغم حكومة أنقرة بإطلاق عدة عمليات عسكرية، منها عملية درع الفرات في أوت 2016م، لمواجهة تنظيم الدولة، وعناصر حزب العمال الكردستاني في منطقة جرابلس السورية. تلتها عملية غصن الزيتون في 2018م،

---

[2]. سمير ذياب سبيتان، مرجع سابق، ص 153 - 155.

[3]. عماد يوسف قدورة، روسيا وتركيا: علاقات متطورة وطموحات متنافسة في المنطقة العربية. سلسلة: تحليل سياسات، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مايو 2015م، ص 2 - 3.

[4]. سمير ذياب سبيتان، مرجع سابق، ص 153 - 155.

[5]. سعيد الحاج، محددات السياسة الخارجية التركية إزاء مصر، مركز إدارك للدراسات والاستشارات، أفريل 2016، ص 11 - 12.

[6]. أحمد القرني، مرجع سابق، ص 3 - 4.

[7]. سعيد الحاج، محددات السياسة الخارجية التركية إزاء سوريا، مركز إدارك للدراسات والاستشارات، مارس 2016م، ص 11.

لاستهداف الجماعات الكردية المسلحة في الشمال الغربي سوريا، في منطقة العفرين. ثم عملية ينابيع السلام في الشمال الشرقي لسوريا عام 2019م، من أجل إبعاد القوات المسلحة الكردية عن الحدود الجنوبية. تلتها عملية عسكرية في إدلب في مارس 2020م، بهدف حماية السوريين المدنيين من الهجمات المتكررة لقوات النظام[1].

الفرع الثالث: توقيع مذكرات التفاهم مع حكومة الوفاق الليبية

لقد سعت تركيا من خلال توقيع مذكرات التفاهم مع حكومة الوفاق الوطني الليبية في 30 نوفمبر 2019م، حول ترسيم الحدود والتعاون الأمني والعسكري المشترك، إلى حفظ مصالحها في حوض شرق المتوسط، وامتلاك ورقة توازن قوية ضد التحالف السياسي والاقتصادي الذي تقوده كل من اليونان، قبرص، إسرائيل، ومصر في محيط المتوسط[2]. ومضاعفة نشاطها في عملية التنقيب على الغاز الطبيعي في شرق المتوسط في العامين الأخيرين، مما ساهم بشكل كبير في رسم واقع جديد في شرق المتوسط وإيجة، ضد محاولات اليونان وقبرص اليونانية[3].

الفرع الرابع: الاتفاق العسكري مع قطر

لقد سعت تركيا جاهدة لتوثيق العلاقات مع قطر منذ 2005م. ففي 2007م وقعت معها اتفاقية، تهدف إلى تعاون البلدين في مجال التصنيع العسكري؛ ثم في ديسمبر 2014م، وقعت معها اتفاقية أخرى للتعاون في مجال التدريب العسكري. وبعد إعلان السعودية والإمارات البحرين والأردن ومصر محاصرة قطر في 23 ماي 2017م، صادق البرلمان التركي بعدها على اتفاقية التعاون العسكري المعدلة بين تركيا قطر، وبعد المصادقة على هذه الاتفاقية، أرسلت تركيا قواتها إلى قطر، من أجل إفشال المخطط السعودي الإماراتي، الذي كان يهدف إلى التدخل في شؤون قطر، لمحاولة رسم واقع جديد في الخارطة السياسية للدول العربية ودول الخليج[4].

الفرع الخامس: محاولة الاستفادة من ثروات شرق المتوسط

إذا كان احتياطي حوض شرق المتوسط مقدرة بـ 122 تريليون متر مكعب من الغاز، و107 مليار برميل من النفط الخام، حسب تقرير هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية لعام 2010م، فإن تركيا تسعى من خلال التدخل في شرق المتوسط، للاستفادة من هذه الثروات الهائلة، حيث ستغطي احتياجاتها الخارجية من النفط بنسبة 75%، واحتياجاتها من الغاز الطبيعي بنسبة 99%، مع المحافظة على حقها من ثروات الشمال التركي

---

[1]. مركز الجزيرة للدراسات، مرجع سابق، ص 3 - 4.

[2]. جلال سلمي، تركيا وليبيا وجيوبوليتيك الطاقة في المتوسط. تقديرات سياسية، إسطنبول: المعهد المصري للدراسات، 9 ديسمبر 2019م، ص 1 - 3.

[3]. مركز الجزيرة للدراسات، مرجع سابق، ص 6 - 7.

[4]. نفس المرجع، ص 4.

لجزيرة قبرص[1]. أما إذا "كان القبارصة الأتراك مستعدين لإفساح المجال أمام القبارصة اليونان بشأن عدة قضايا جوهرية مقابل مساواة سياسية، وحصة من عائدات الغاز، فسيكون أمامهم مستقبلاً أكثر إشراقًا مما هو معروض الآن. وبالمثل، فإن تركيا أيضًا تستفيد. فعلى الأقل، ستزيل واحدًا من أهم العوائق التي تحول دون انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي. وفي الواقع، يمكن الشعور بفوائد الحل القبرصي عبر المنطقة بأسرها. وقد تبدو الصورة معتمة في الوقت الراهن، لكن تبقى هناك أسباب تدعو للأمل"[2].

الفرع السادس: الدعم السياسي والعسكري لأذربيجان

لقد عملت تركيا منذ قيام المناوشات العسكرية بين أرمينيا وأذربيجان في سبتمبر 2020م، على دعم أذربيجان عسكريا وسياسيا، لاسترجاع إقليمها ناغورني قره باغ، والرد على الهجومات العسكرية، التي قامت بها القوات الأرمينية على المواقع العسكرية والمدنية الأذرية[3].

الفرع السابع: الشراكة والتعاون الطاقوي مع إسرائيل

بعد 06 سنوات من حادثة الاعتداء الإسرائيلي على أسطول الحرية، من عام 31 ماي 2010م، شرعت تركيا في 26 يونيو 2016م، في توقيع اتفاقية المصالحة، وإعادة تطبيع العلاقات الثنائية مع إسرائيل، وذلك بهدف الشراكة والتعاون مع إسرائيل في مجال الطاقة ومجال الغاز الطبيعي، وتقليل الاعتماد على 60% من الغاز الروسي. وجعل تركيا ممرا عالميا لنقل الغاز الطبيعي الإسرائيلي-حقلي ليفياثان وتمارا- إلى أوروبا، وإضعاف العلاقات الإسرائيلية مع قبرص واليونان[4]. بل، الأكثر من ذلك، أن تركيا تأمل في أن تصبح مركزا مهما في الغاز في جنوب شرق أوروبا[5].

خاتمة:

لقد سعت تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية سعيا حثيثا للتدخل في منطقة المتوسط، انطلاقا من عدة اعتبارات جيو- سياسية، واقتصادية، فالمقومات الجغرافية والإقليمية التي تمتاز بها تركيا، بالإضافة إلى الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي تشهده في الفترة الأخيرة، أعطاها دفعة قوية لأن ترسم سياسة خارجية متوسطية، تتماشى مع مصالحها القومية والأمنية، بل، ومنافسة غيرها من القوى الإقليمية والدولية في المنطقة.

---

[1]. جلال سلمي، مرجع سابق، ص 2.

[2]. المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط، مرجع سابق، ص 193.

[3]. مركز الجزيرة للدراسات، مرجع سابق، ص 7.

[4]. أحمد زكرياء الباسوسي، مرجع سابق، ص 187 - 191.

[5]. Nathalie Alexander, et autre, Les conséquences géopolitiques de l'exploitation des gisements d'hydrocarbures en Méditerranée orientale, 29ème session méditerranéenne des hautes études stratégiques, Institut Fondation Méditerranéenne d'Etudes Stratégiques. Toulon, 15 Janvier 2019, p.26.

ومن خلال استعراض بعض نماذج التدخل التركي في منطقة المتوسط، يتضح جليا، ما تشكله هذه المنطقة من أهمية إستراتيجية بالغة بالنسبة للحكومة التركية، فما كان التدخل التركي في المنطقة العربية، بعد ثورات الربيع العربي، إلا بهدف منافسة روسيا والولايات المتحدة وإسرائيل - وغيرها من البلدان- في تزعم هذه المنطقة. وما كان تدخل تركيا في سوريا إلا لحماية أمنها القومي من خطر تنظيم الدولة، وخطر الجماعات الكردية المسلحة. وما كان توقيعها لمذكرات التفاهم مع حكومة الوفاق الوطنية الليبية، إلا لأجل تشكيل حلف سياسي واقتصادي منافس للتحالف اليوناني والقبرصي والإسرائيلي والمصري في محيط المتوسط. ولقد سارعت تركيا للتعاون العسكري مع قطر، من أجل إيجاد مبرر شرعي للتدخل في شؤون الشرق الأوسط، وإضعاف إستراتيجية التحالف السعودي والإماراتي في المنطقة. أما تدخلها في الشرق المتوسط، فقد كان بغرض الاستفادة من ثرواته الهائلة، المتمثلة أساسا في البترول والغاز. بالإضافة إلى أن دعمها السياسي والعسكري لدولة أذربيجان، كان بهدف مساندة حليفتها أذربيجان ضد الاجتياح الأرميني. أما فيما يخص تعاونها وشراكتها مع دولة إسرائيل، فكان الغرض منه، تمتين الشراكة والتعاون التركي - الإسرائيلي في مجال الطاقة والغاز ضد منافستها قبرص واليونان، مع تقليل الاستفادة من الغاز الروسي.

وعلى هذا الأساس، فعلى الدول العربية أن تتوحد فيما بينها لمواجهة خطر التدخلات الأجنبية، ومنها بالأساس التدخلات التركية، وإذا ما أرادت تركيا أن تتقارب مع الدول العربية، فيجب أن تظهر النوايا الصادقة، من خلال التعاون والشراكة المثمرة، وليس من خلال التدخلات المصلحية الآنية الضيقة. أما فيما يخص العلاقات المستقبلية لتركيا مع باقي دول منطقة، فلابد أن تتسم بقدر من الحكمة والعقلانية، وأن تتخذ في إطارها القرارات المناسبة التي توازن بين المصالح والمفاسد.

قائمة المصادروالمراجع:

أولا- باللغة العربية:

أ)- الكتب:

01)- جابر ثلجي، وطارق عبد الجليل، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، ط2، 1432هـ - 2011م.

02)- داود أوغلو، أحمد، العمق الإستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية. ترجمة: محمد جابر ثلجي، طارق عبد الجليل، قطر: موقع الجزيرة للدراسات، ط2، 1432هـ - 2011م.

03)- الزواوي، محمد سليمان، بحر النار، تصاعد محفزات الصراع شرق المتوسط، تقدير موقف. الرياض: مركز مجلة البيان، 1436هـ.

04)- الحمد، جواد، وآخرون، التحول التركي تجاه المنطقة العربية. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ط1، 2012م.

05)- مجموعة من الباحثين، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، المخاطر وإستراتيجية المواجهة. تحرير: محمد غربي، وآخرون، بيروت: دار الروافد الثقافية، ط1، 2014م.

06)- المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط، المتوسطي 2012م. الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط، عمان: دار فضاءات، 2014م.

07)- عكروم، ليندة، تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط، قراءة تصويبية. عمان: دار ابن بطوطة 2011م.

08)- ذياب سبيتان، سمير، تركيا في عهد رجب طيب أردوغان. الأردن: دار الجنادرية، ط1، 2012م.

ب)- المقالات العلمية:

01)- بوشريف، عياشين، وبحري، دلال، تركيا وأمننة المسألة الكردية: مابين التعقيدات الداخلية والتحولات البنيوية في العراق وسوريا، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد السادس، العدد الثاني، 2019م.

02)- حمايدية، أسماء، تأثير متغير الهوية الوطنية في السياسة الخارجية التركية. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد الثاني عشر، جانفي 2018م.

03)- مرابطي، ياسمينة، والسعد، عبد الأمير، إشكالية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي في ظل التوسع نحو الشرق. مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، العدد الثامن والأربعون، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، ديسمبر 2016م.

04)- مشعان النجم، أحمد، النظام الرئاسي في تركيا بين الواقع والتحديات- رؤية مستقبلية، مجلة العلوم السياسية، العدد التاسع والخمسون، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة الأنبار، 2020م.

05)- شوفي، أسماء، إستراتيجية "خلق منطقة آمنة في سوريا" كآلية لحماية الأمن القومي التركي في مواجهة التنظيمات الإرهابية - داعش نموذجا-، مجلة الناقد للدراسات السياسية، العدد الثاني، مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، أفريل 2018م.

ج)- الرسائل والمذكرات الجامعية:

01)- الباسوسي، أحمد زكرياء، تأثيرات تهديد أمن الطاقة على الصراع الدولي على الغاز الطبيعي: دراسة حالة منطقة حوض شرق البحر الأبيض المتوسط، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في فلسفة العلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2018م.

02)- تباني، وهيبة، الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي، دراسة حالة: ظاهرة الإرهاب. رسالة ماجستير غير منشورة، في العلوم السياسية، تخصص: دراسات متوسطية ومغاربية، الأمن والتعاون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، مدرسة الدكتوراه في القانون والعلوم السياسية، 08 جوان 2014م.

د)- المداخلات في الملتقيات العلمية:

01)- فاعور ملكاوي، عصام، تركيا والخيارات الإستراتيجية المتاحة. بحث مقدم في الملتقى العلمي: الرؤى المستقبلية العربية والشركات الدولية. مركز البيان للبحوث والدراسات، الخرطوم: كلية العلوم الإستراتيجية بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية والرابطة العربية للدراسات المستقبلية لاتحاد مجالس البحث العلمي العربي، 22-24 ربيع الأول 1434هـ/ 3-5 فيفري 2013م.

هـ)- التقارير:

01)- إلهامي، محمد، تركيا جذور الصراعات الداخلية. تركيا: المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، ملفات إقليمية، 27 أفريل 2017م.

02)- الحاج، سعيد، محددات السياسة الخارجية التركية إزاء سوريا، مركز إدارك للدراسات والاستشارات، مارس 2016م.

03)- الحاج، سعيد، محددات السياسة الخارجية التركية إزاء مصر، مركز إدارك للدراسات والاستشارات، أفريل 2016م.

04)- يوسف قدورة، عماد، روسيا وتركيا: علاقات متطورة وطموحات متنافسة في المنطقة العربية. سلسلة: تحليل سياسات، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مايو 2015م.

05)- مركز الجزيرة للدراسات، مبدأ أردوغان: الإستراتيجية التركية في المحيط الإقليمي، تقدير موقف. 11 أكتوبر 2020م.

06)- مركز رؤية للتنمية السياسية، منتدى غاز شرق المتوسط..المشاركة الفلسطينية بين الحقوق والشكوك، السلسلة: المشهد الفلسطيني، إسطنبول، 03 – 02 – 2020م.

07)- سلمي، جلال، تركيا وليبيا وجيوبوليتيك الطاقة في المتوسط، تقديرات سياسية، إسطنبول: المعهد المصري للدراسات، 9 ديسمبر 2019م.

08)- القرني، أحمد، النفوذ التركي في الأزمة الليبية..التداعيات السياسية والأمنية، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 6 يناير 2021م.

و)- المواقع الإلكترونية:

https://arabic.art.com تاريخ الاطلاع: 08 – 05 – 2021م، الساعة 12:45.

ثانيا- باللغة الأجنبية:

01)-Livres :

Alexander, Nathalie, et autre, Les conséquences géopolitiques de l'exploitation des gisements d'hydrocarbures en Méditerranée orientale, 29ème session méditerranéenne

des hautes études stratégiques, Institut Fondation Méditerranéenne d'Etudes Stratégiques. Toulon, 15 Janvier 2019.

02)-Rapports :

Merz, Fabien, La Turquie et la crise en Méditerranée orientale, politique de sécurité : analyses du CSS. N °275, Zürich, Décembre 2020.

MOYEUVRE, Patrice, « Néo-Ottomanisme » et crise en méditerranée orientale : Analyse d'une incompatibilité. Observatoire de la Turquie et de son environnement géopolitique, l'institut de relations internationales et stratégiques. France, Novembre 2020.